TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/52/3
5 August 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الرابع*

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

* صدرت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه لأسباب فنية.

(A) GE.05-51621 090905 090905

موجز

في الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٦(د-٥٠) التي أصدرها مجلس التجارة والتنمية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، يحث المجلس الأمانة على "أن تستمر في إطلاع المجلس في دوراته العادية على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح هذه البلدان، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالإطار المتكامل (الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً)؛ ويؤكد ضرورة استمرار الأونكتاد في الإسهام في الاستعراضات التي يصدر بها تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والتي تتناول تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً". وقد أُعد هذا التقرير عملاً بهذا المقرر ولمساعدة المجلس في استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في المجالات التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد وولاياته. ويؤكد التقرير أهمية الحوار المستمر بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين للبحث عن سبل ووسائل تعزيز التأثير الموضوعي لأنشطة الأونكتاد التحليلية والتنفيذية المتصلة بآفاق التجارة والتنمية لهذه البلدان. ويؤكد الحاجة إلى (أ) القدرة على التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية واستدامة هذه الموارد، (ب) مواءمة متطلبات الإبلاغ المالي والمراجعة المالية التي تفرضها الجهات المانحة ووكالات التمويل مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة في هذا المجال، (ج) تعبئة جميع أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة في التنمية، على المستويين الوطني والدولي، باعتبارها أمراً حاسماً للنجاح في تنفيذ برنامج العمل، (د) تعزيز الروابط والتآزر بين الأنشطة التحليلية والتنفيذية للأونكتاد، مع تحسين التنسيق على نطاق الأمانة. ويؤكد التقرير أن طلبات أقل البلدان نمواً لبرامج ومشاريع المساعدة التقنية ينبغي أن تستند إلى تقييم نقدي لثغراتها واحتياجاتها المحلية. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تستمر الجهود الجارية لتعزيز قدرات الملكية لدى أقل البلدان نمواً وجعل برامج التعاون التقني مدفوعة بالطلب، لا بالجهات المانحة ولا بالعمليات.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولاً – البحوث وتحليل السياسات ٤

ثانياً – التعاون التقني وبناء القدرات ٦

ألف – التجارة الدولية والسلع الأساسية ٧

السلع الأساسية ٧

المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية ٨

التشريعات المتعلقة بسياسات المنافسة والمستهلكين ٩

التجارة والتنمية المستدامة ٩

الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً ١٠

باء – الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية ١٠

بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة في أقل البلدان نمواً ١١

برنامج التدريب التجاري ١١

تيسير التجارة والنقل ١٢

التشغيل الآلي للجمارك: النظام الآلي للبيانات الجمركية ١٢

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في أقل البلدان نمواً ١٣

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ١٣

جيم – الاستثمار وتنمية المشاريع ١٤

دال – نظام إدارة الديون والتحليل المالي ١٥

ثالثاً – التقييم الأولي للنتائج المحرزة والدروس المستفادة ١٥

الاستنتاجات ١٨

مقدمة

١- يتضمن برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً[١] أهدافاً وغايات محددة متفقاً عليها في إطار سبعة التزامات[٢] وما يقابلها من إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون. كما يشمل برنامج العمل ترتيبات لمتابعة واستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة فيه على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتؤكد الفقرة ١٤ من برنامج العمل أنه "إذا كانت أقل البلدان نمواً هي التي يجب أن تكون مالكة للسياسات الوطنية المناسبة من حيث تصميمها وصياغتها ... فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل هو مسؤولية متقاسَمة بين تلك البلدان وشركائها في التنمية". وفي هذا الصدد، يوفر برنامج العمل "إطاراً لشراكة عالمية قوية من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، والقضاء على التهميش باستئصال الفقر واللامساواة والحرمان في هذه البلدان، وتمكينها من الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي" (الفقرة ٤). وتعبئة أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة في التنمية لتنفيذ إجراءات والتزامات برنامج العمل تنفيذاً فعالاً حاسمة الأهمية لبلوغ هذه الأهداف وتنشيط وتعزيز الشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٢- ووفقاً للفقرة ١١٤ من برنامج العمل، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٤٤/٥٩ "إجراء استعراض شامل [لمنتصف المدة] لبرنامج العمل في الجمعية العامة في أثناء دورتها الحادية والستين، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣[٣] وفقاً للطرائق التي سيُبت بشأنها". ويشكل هذا التقرير والتقارير السابقة[٤] المتعلقة بأنشطة التنفيذ على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً جزءاً من إسهام الأونكتاد في استعراض منتصف المدة الذي تجريه الجمعية العامة. وينبغي أن يساعد هذا التقرير أيضاً المجلس في استعراضه السنوي، في دورته الثانية والخمسين، لإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل.

٣- وفي إطار المساهمة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل، قام الأونكتاد، في إطار ولاياته واختصاصه، بعدد من الأنشطة المتعلقة بالقضايا التي تهم أقل البلدان نمواً. وتشمل أنشطة الأمانة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٤ البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني في مجموعة عريضة من القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية والتي تهم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

أولاً - البحوث وتحليل السياسات

٤- يشكل تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً الناتج الرئيسي لعمل الأمانة في مجال البحوث وتحليل السياسات فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وقرار الأونكتاد في دورته الحادية عشرة بمواصلة دراسة أسباب "انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، والروابط بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية إيجاد حلول طويلة الأجل للمشكلة"، على أساس سنوي من خلال تقرير أقل البلدان نمواً، قرار هام وينطوي على تحد. والتحدي هو أن التقارير التحليلية مثل تقرير أقل البلدان نمواً تتطلب بحثاً واسع النطاق كما تتطلب جمع البيانات الإحصائية السليمة، وكلاهما من الأنشطة كثيفة الاعتماد على الموارد، وبخاصة لأن البيانات المتعلقة بأقل البلدان نمواً غير كافية. ومن المتوقع أن تترتب على قرار آخر للمؤتمر يدعو الأونكتاد إلى النهوض بأعمال خاصة باقتصادات العبور الصغيرة والضعيفة هيكلياً والهشة أعمال إضافية للأمانة، تشمل الأنشطة التحليلية والتنفيذية. وتقتضي الاستجابة إلى هذه القرارات بشكل ملائم، فيما تقتضي، تخصيص موارد تتناسب

مـــع المهام المقبلة. ومن المهم أيضاً تعزيز الجهود الجارية الرامية إلى ضمان التآزر والتكامل بين العمل التحليلي والأنشطة التنفيذية للأونكتاد.

٥- وعالج *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤* الروابط بين التجارة الدولية والحد من الفقر والجمع بصورة سليمة بين السياســـات الوطنية والسياسات الدولية اللازمة لتحسين الأداء الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. والتقرير، بتقييمه للعلاقـــة بين التجارة والفقر، يسهم في النقاش الجاري حول التفاعلات بين التجارة والفقر؛ وهو يُحسِّن فهمنا لعمليات التنمية المعقدة ويسهم في صياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة للحد من الفقر في هذه البلدان. ويوفر *التقرير* أيضاً تحليلاً شاملاً للأداء الاقتصادي الذي حققته أقل البلدان نمواً مؤخراً ومدى الفقر المستمر أو المتفاقم وعمقه في هذه البلدان. ومع عـــيش نسبة ٥٠ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً على أقل من دولار واحد في اليوم ونسبة ٨٠ في المائة على أقل من دولارين في اليوم، يظل الفقر حالياً ظاهرة واسعة النطاق في هذه البلدان. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات، فسيزداد عدد مـــن يعيشـــون على أقل من دولار واحد في اليوم في أقل البلدان نمواً من ٣٣٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧١ ملـــيون شخص في عام ٢٠١٥. وفضلاً عن ذلك فإن المؤشرات الاجتماعية غير مشجعة، ومعظم هذه البلدان بعيدة عن بلـــوغ أهداف التنمية البشرية الواردة في إعلان الألفية. فعلى سبيل المثال، من مجموع ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً تتوافر بشـــأنها بـــيانات، هناك ١١ بلداً فقط في سبيلها إلى تحقيق هدف الألفية الإنمائي المتمثل في تخفيض معدلات الوفيات من الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

٦- وتشمل الرسالة الرئيسية التي تبرز من التقرير ما يلي: (أ) إن تحدي التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً تحد ضـــخم ويتطلب جهوداً خاصة للتصدي لعمق واستمرار التخلف والفقر في هذه البلدان؛ (ب) إن السياسات المتبعة حالياً على المستويين الوطني والدولي لا تكفي لمواجهة تحدي التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛ (ج) يمكن تحديد بدائل بـــناءة تســـتند إلى العمليات الوطنية والعالمية الحالية وتجعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية للتنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

٧- وفي هذا الصدد، يدعو تقرير عام ٢٠٠٤ إلى اتباع استراتيجية إنمائية ثلاثية الجوانب. فأولاً، ينبغي أن يكون في مقدور استراتيجية التنمية ليس فقط دمج التجارة في أنشطة الحد من الفقر بل أيضاً دمج كل من التجارة والتنمية في الجهد الـــرامي إلى القضاء على الفقر. وهذا يتطلب تنمية متوازنة تستند إلى نمو الإنتاجية الزراعية، والتصنيع الموجَّه إلى التصدير، والتنويع عن طريق إدارة الموارد المعدنية والتكنولوجيات الكثيفة العمالة. وثانياً، يشكل تحسين النظام التجاري الدولي على نحـــو يُخفِّض القيود الدولية على تنمية أقل البلدان نمواً مسألة حاسمة الأهمية. وقد تتجاوز القضايا التي يشملها هذا المجال نطاق منظمة التجارة العالمية. ومن الأمثلة على هذه القضايا الاعتماد على السلع الأساسية وعلاقته بالفقر المدقع، أو سرعة تخـــلي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن تدابير الدعم الزراعي وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صادرات أقل البلدان نمواً. كما أن المبادرات الرامية إلى ضمان مزيد من الشفافية الدولية في تحقيق واستخدام عائدات الـــنفط والغاز واستغلال الموارد المعدنية في أقل البلدان نمواً تستحق اهتماماً خاصاً. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى هذه المـــبادرات والـــتدابير، بالإضافة إلى الدعم الدولي للحد من القابلية للتأثر بصدمات الأسعار، بما في ذلك ربط مدفوعات الديـــون بأسعار السلع الأساسية وتحسين نوعية وكمية المساعدة الإنمائية. وثالثاً، يؤكد التقرير أن هناك حاجة ماسة إلى توفـــير الدعم المالي والتقني لتعزيز قدرات الإنتاج والتجارة في أقل البلدان نمواً؛ وهذا مجال يتطلب إنفاقاً ضخماً للجهود العالمية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً.

٨- وفي سياق الاستعراض العقدي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي تم في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قام الأونكتاد بنشر دراسة بعنوان *Is a Special Treatment of Small Island Developing States Possible?* (*هل يمكن منح معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية)؟*[٥] وعالجت الدراسة المنشورة، التي طرحت في المؤتمر، ثلاثة مجالات تتميز بأهمية خاصة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس وهي: (أ) قضية تراجع فرص الوصول التفضيلية إلى الأسواق وهي من أصعب التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ب) أهمية العلاقة بين التجارة والبيئة في سياق الهدف الحيوي المتمثل في تنويع الاقتصادات الجزرية؛ (ج) مسألة تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى وجود معايير لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة في دعمها لهذه الفئة من البلدان. وهناك حاجة ماسة إلى توافق آراء على المستوى العالمي لوضع تدابير تفضيلية بديلة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم بالمثل ضمان بذل جهود كبيرة لتحسين الإطار المفاهيمي لفئة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشير نتائج البحث والتحليل التي تضمنتها الدراسة إلى أن سرعة تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بالعوامل الخارجية تطلب معالجة خاصة لمساعدتها في زيادة قدرتها على التكيف. ومن ثم ينبغي زيادة فرصة هذه الفئة المحددة من البلدان في الحصول على معاملة أكثر تفضيلاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف أو في مجال تمويل التنمية.

٩- وقدم تقرير الأمانة لعام ٢٠٠٤ عن أفريقيا، وهو التقرير المعنون *Debt Sustainability: Oasis or Mirage?* (*القدرة على تحمل الديون: أمل أم سراب*؟)[٦] تحليلاً فنياً لعمق ونطاق المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصى التقرير بإلغاء جميع ديون أفقر البلدان أو تطبيق معايير بديلة للقدرة على تحمل الديون توفر حلاً دائماً لاستفحال ديون القارة. كما يوجه التقرير الانتباه إلى أن مشاكل الديون في القارة واحتياجاتها من الموارد لا تنفصل عن قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق تراكم رأس المال والنمو. ويشكل القرار الذي اتخذته بلدان مجموعة الثمانية مؤخراً بإلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على أفقر البلدان خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تخفيف عبء الديون عن كاهل هذه البلدان. وأكد التقرير من جديد الحاجة إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة، وهو رأي أُعرب عنه أيضاً في التقارير الأخيرة لمشروع الألفية ولجنة أفريقيا. وإعلان الاتحاد الأوروبي عزمه على مضاعفة مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة يتفق أيضاً مع توصيات الأونكتاد.

ثانياً - التعاون التقني وبناء القدرات

١٠- إن بناء قدرة فعالة ودائمة في البلدان التي تعاني من مشاكل هيكلية وإنمائية مترابطة (مثل أقل البلدان نمواً) مهمة معقدة وشاقة. وينبغي بالتالي النظر إلى بناء القدرات، وبخاصة مهمة تنمية الموارد المؤسسية والبشرية في أقل البلدان نمواً، من منظور طويل الأجل. وشهد العامان الماضيان زيادة مطردة في الطلب على برامج الأونكتاد للتعاون التقني وبناء القدرات وبذلت الأمانة والجهات المانحة الممولة للأنشطة والبلدان المستفيدة نفسها جهوداً مستمرة لمواجهة الزيادة في الطلبات. غير أن الفجوة وعدم التناسب بين الطلب على المساعدة التقنية والموارد المتاحة للاستجابة الفعالة والسريعة ظلا يضعفان قدرات الأمانة على الأداء. وينبغي سد هذه الفجوة بأسرع ما يمكن لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً التي لم يتم الوفاء بها، عن طريق تعزيز تنفيذ الأنشطة التحليلية والتنفيذية المتعلقة بالقضايا البالغة الأهمية لهذه البلدان. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تعزيز الجهود الجارية لجعل أداء أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات محكومة بالطلب، وليس بالعرض، وتعزيز قدرات الملكية لدى البلدان المستفيدة.

١١- وتعالج أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ضمن جملة مسائل، تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، بالإضافة إلى بناء القدرات في مجالات رسم السياسات والمفاوضات المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية، والكفاءة التجارية وما يتصل بذلك من قضايا.

ألف - التجارة الدولية والسلع الأساسية

١٢- إن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات المنفذة في أقل البلدان نمواً في مجال التجارة الدولية وما يتصل بها من قضايا تشمل ما يلي: السلع الأساسية؛ والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ والسياسات والتشريعات المتعلقة بالمنافسة والمستهلكين؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً.

السلع الأساسية

١٣- تسليماً بالدور الحاسم الأهمية الذي تلعبه السلع الأساسية في اقتصادات أقل البلدان نمواً، يؤكد برنامج العمل الحاجة إلى التنويع بغية تخفيف التأثير السلبي للتناقص السريع في الأسعار العالمية للسلع الأولية على مجمل تنمية أقل البلدان نمواً. كما تنص الفقرة ١٠ من توافق آراء ساو باولو على "صياغة استراتيجيات وسياسات للاستجابة للتحديات في أسواق السلع الأساسية، ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة الحد من الفقر"، مع التركيز على "تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية وذلك من أجل المساهمة في عملية التنمية، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز فعالية المشاركة في سلاسل التوريد". ولتحقيق ذلك، شرع الأونكتاد خلال عام ٢٠٠٤ في عدة أنشطة تشمل مشاريع وحلقات عمل وبحوث منشورة محددة عن القضايا المتصلة بالسلع الأساسية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً. كما وضعت الأمانة مشاريع وأنظمة محددة للمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية وشفافية الأسواق. وتشمل هذه المشاريع مشاريع خاصة بالتنمية المعتمدة على السلع الأساسية والتنويع، والإنتاج المستدام للقطن في غرب أفريقيا، والتعدين والفقر في تنزانيا؛ ومشاريع أخرى لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام صغار المزارعين من مواطني أقل البلدان نمواً في أفريقيا؛ ومشاريع تهدف إلى تحديد وتحليل وتقدير تكلفة الالتزام بالقواعد الصحية وقواعد الصحة النباتية لمجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا فيما يتعلق بالأغذية الزراعية والفواكه الاستوائية، وفي هذه المجالات، وفر التعاون بين الوكالات، وبخاصة التعاون مع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والصندوق المشترك للسلع الأساسية وعناصر فاعلة أخرى من القطاعين العام والخاص، كل في مجال اهتمامه، دعماً مفيداً وإسهاماً في تنفيذ الأنشطة المذكورة آنفاً. ولتوفير أحدث المعلومات الاستراتيجية والمعلومات المتعلقة بالأسواق عن قطاعات السلع الأساسية الرئيسية، قام الأونكتاد بتصميم وتنفيذ منفذ لنظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية (www.unctad.org/infocomm). وفي عام ٢٠٠٤، أتيحت التحليلات المتعلقة بـ ٢٠ قطاعاً من قطاعات السلع الأساسية عبر شبكة إنترنت، ومعظمها (مثل الموز وجوز الكاشيو والجوت والأرز والسكر والشاي والخشب) يتميز بأهمية تصديرية مباشرة لعدد كبير من أقل البلدان نمواً.

١٤- ووفقاً للفقرة ٦٨ من برنامج العمل وعملاً بمقرر مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية التاسعة والأربعين ودورته التنفيذية الثلاثين، قام الأونكتاد، بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأغذية والزراعة، بوضع مشروع لـ "ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات من الفواكه الاستوائية في أقل البلدان نمواً بأفريقيا". ويهدف المشروع إلى الإسهام في تعزيز القدرات التصديرية الوطنية والقدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا عن طريق بناء القدرات المؤسسية والبشرية لضمان الجودة وإصدار الشهادات للصادرات من الفواكه الاستوائية. كما سيسهم المشروع

في جهـــود أقل البلدان نمواً من أجل التنويع الأفقي والرأسي، بما في ذلك الجهود المبذولة في تجهيز الفواكه الاستوائية المحلية وتعبئتها، عن طريق تحسين مركزها التنافسي وإقامة مراكز للعرض. ويمول المشروع من الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية ومن حكومة السويد. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع فور التوقيع على اتفاق المشروع بين الصندوق المشترك للسلع الأساسية والأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة.

المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

١٥- اســتفاد عــدد من أقل البلدان نمواً، مجتمعة أو منفردة، من دعم الأونكتاد في مجالات مثل برنامج عمل الدوحة لمــنظمة الــتجارة العالمــية، والتفاوض بشأن الخدمات والسياسات التجارية، والمفاوضات التجارية بين البلدان النامية، والمفاوضــات الــتجارية بــين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، والانضــمام إلى مــنظمة الــتجارة العالمية، وتسوية المنازعات، ونظام الأفضليات المعمم والأفضليات التجارية الأخرى. ونفــذت في هــذه المجــالات أنشــطة هامة للمساعدة التقنية وبناء القدرات، بتمويل من عدة جهات من بينها الجماعة الأوروبية للاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والنرويج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى سبيل المثال، استفادت ستة بلــدان مــن أقل البلدان نمواً[٧] من أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والتي استمر تنفيذها في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية[٨] وشملت الأنشطة توفير الدعم للاجتماعات الوطنية للجان المشتركة بين المؤسســات في هذه البلدان لتقييم آثار "حزمة تموز/يوليه" لمنظمة التجارة العالمية والإعداد للمفاوضات المفصلة المتوقعة. وقدمــت المســاعدة إلى إثيوبــيا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر والسودان واليمن في عملية انضــمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وشملت هذه المساعدة الدعم الاستشاري في القضايا الموضوعية والإجرائية، بطرق مــنها محاكاة اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتدريب الموظفين في القضايا المتصلة بمــنظمة التجارة العالمية، ويشمل ذلك تنظيم دورات تدريبية مكثفة في جنيف وفي العواصم لأعضاء فريق التفاوض بشأن كيفية التعامل مع اجتماعات الفرقة العاملة؛ وتوريد معدات تكنولوجيا المعلومات؛ وتوفير الخبراء الاستشاريين في مجالات محددة لمساعدة فريق التفاوض الوطني.

١٦- واســتفادت أقل البلدان نمواً أيضاً من الدعم المركز على التجارة في الخدمات. وشمل هذا الدعم الأعمال المتعلقة بتقييم التجارة في الخدمات؛ وتدابير صون الطاقة والإعانات؛ والنقاش الدولي الجاري حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في مجال طريقة التوريد الرابعة (خدمات التوريد المتعلقة بالحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين). كما قُدمت المســاعدة إلى عــدد من أقل البلدان نمواً في مجالات (أ) زيادة الاستفادة من الفرص التجارية والأفضليات المتاحة في إطار الترتيــبات التفضيلية الحالية، مثل نظام الأفضليات المعمم، ونظام كوتونو التجاري والترتيبات الثنائية الأخرى، عن طريق زيادة فهم المخططات والدراية الكافية بها بين الموظفين الحكوميين ومجتمع الأعمال التجارية؛ (ب) تعزيز فهم قواعد المنشأ التفضــيلية وغــير التفضيلية وصياغة قواعد المنشأ والتفاوض بشأنها؛ (ج) صياغة الاستراتيجيات التجارية استجابة للنظام الــتجاري الدولي الناشئ. واستفادت أقل البلدان نمواً من المشورة التقنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية في تقييم آثار "حزمة تمــوز/يوليه" لمنظمة التجارة العالمية، في سياق اجتماع استثارة الأفكار الرفيع المستوى الذي عقده المفاوضون التجاريون والمســؤولون الأفارقــة والذي نُظم بالاشتراك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدمــت مســاعدات أخــرى إلى بنن وكمبوديا وغينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي عن طريق سلسلة من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل وعن طريق التعلم من بُعد على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بقضايا

مثل الزراعة والتجارة في الخدمات و"حزمة تموز/يوليه" والدعم المحلي للزراعة في سياق المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وطَوَّر الأونكتاد أيضاً أدوات لوضع النماذج مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية. والأداة الأخيرة هي نموذج محاكاة يمكن استخدامه في إجراء تقييم كمي للآثار الاقتصادية التي تُحدثها التغييرات في السياسات التجارية على الزراعة. وهو يتضمن بيانات تجارية مفصلة عن ٤٣ بلداً من مجموع ٥٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. وأجريت دراسات شتى شملت تحليل أثر مختلف مقترحات منظمة التجارة العالمية، واستفاد ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً[٩] من نموذج محاكاة السياسات التجارية الزراعية، وتم تدريب الموظفين التجاريين والخبراء بالعواصم على استخدام النموذج.

التشريعات المتعلقة بسياسات المنافسة والمستهلكين

١٧- في مجال سياسات المنافسة، قام الأونكتاد، على مدى سنوات، بوضع وتنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة وهي برامج تمت صياغتها وفقاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً. وساعدت البرامج البلدان المعنية في صياغة استراتيجيات للتجارة والاستثمار تعزز اندماجها الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستفادة القصوى من تحرير التجارة والاستثمار مع معالجة الممارسات المانعة للمنافسة وفشل الأسواق. وكان الهدف من الأنشطة هو تعزيز الموارد البشرية وقدرات رسم السياسات وتمكين المؤسسات المختصة في أقل البلدان نمواً من معالجة صياغة وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة. وطلب عدد يناهز ١٩ بلداً من أقل البلدان نمواً[١٠] المساعدة التقنية من الأونكتاد في صياغة وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحصل على هذه المساعدة. وقام الأونكتاد أيضاً بتوفير الخبرة في إعداد منهجية تقييم أثر الممارسات المانعة للمنافسة على المستهلكين في أفريقيا، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة المستهلكين الدولية في أفريقيا.

التجارة والتنمية المستدامة

١٨- ظلت أقل البلدان نمواً تستفيد من فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد. ففي عام ٢٠٠٤، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً، في إطار فرقة العمل، من حلقة عمل تدريبية عن التقييم المتكامل، نُظمت للبلدان الأفريقية في نيروبي (كينيا)، وحلقة أخرى عن تعزيز تنسيق السياسات المتصلة بقضايا التجارة والبيئة: تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الشاملة لتدابير متصلة بالتجارة، ونُظمت في بنوم بنه، كمبوديا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت فرقة العمل، في لواندا (أنغولا)، حلقة دراسية إقليمية عن التجارة والبيئة والتنمية، للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزامبيق وسان تومي وبرنسيبي). وبدأت فرقة العمل لتوّها سلسلة جديدة من الأنشطة لمساعدة ثلاثة بلدان في شرق أفريقيا، منها أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة، بغية وضع معيار للزراعة العضوية يعترف به الاتحاد الأوروبي كمعيار يعادل معياره العضوي ومن ثم تيسير الصادرات إلى أوروبا. وهذه الأنشطة تُنفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركة الزراعة العضوية.

١٩- وفي إطار مشروع الأونكتاد المعنون "بناء القدرات من أجل تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض حول القضايا التجارية والبيئية الأساسية"، استفادت أقل البلدان نمواً (بما فيها بنغلاديش وكمبوديا) ومجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من تنفيذ أنشطة تركز على (أ) تحرير السلع والخدمات البيئية؛ و(ب) المتطلبات البيئية وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق لسلع زراعية محددة، بما في ذلك المنتجات العضوية من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي،

والمتطلبات البيئية وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق لصادرات البلدان النامية من الجلود والأحذية والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، وصادرات البلدان الآسيوية من منتجات البستنة.

٢٠- وعلى المستوى الوطني، قُدمت المساعدة التقنية في مجال ترويج التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجية في أوغندا، وبخاصة في المسائل المتصلة بالتسويق المستدام لمنتجات أوغندا الطبيعية وخدماتها، وتحسين أسباب عيش المجتمعات الريفية، وتنويع القاعدة التصديرية للبلد، والإسهام في النمو الاقتصادي للبلد. وبدعم مالي من النرويج، يقوم الأونكتاد أيضاً بتوفير الدعم في مجال وضع آلية للتنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً. ويجري حالياً تنفيذ مرحلة تجريبية من المشروع في تترانيا بغية (أ) وضع دليل المستثمر إلى آلية التنمية النظيفة في تترانيا ونشره وترويجه لتعزيز الاستثمارات في آلية التنمية النظيفة في تترانيا؛ (ب) تنظيم اجتماع تشاوري خاص بآلية التنمية النظيفة لأصحاب المصلحة الوطنيين (الحكومة ووكالات التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميات) عن الموضوع؛ (ج) توفير دورة تعليمية عبر شبكة إنترنت عن آلية التنمية النظيفة لتثقيف وتوعية أصحاب المصلحة في آلية التنمية النظيفة بتترانيا؛ (د) تقصي إمكانيات توسيع نطاق المشروع التجريبي ليشمل مزيداً من أقل البلدان نمواً.

الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

٢١- إن الهدف العام لهذا الإطار هو توفير الدعم لأقل البلدان نمواً في التجارة وما يتصل بها من أنشطة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وأُجري توسيع كبير للمخطط التجريبي للإطار المتكامل، الذي كان يغطي في البداية ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً (كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا) فبات يشمل بعد تنقيحه ٢٨ بلداً من أقل البلدان نمواً[١١]. ويُتوقع أن يشمل الإطار المتكامل في عام ٢٠٠٥ عدداً يصل إلى ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. وبالتعاون مع الوكالات الرئيسية المشاركة في الإطار المتكامل، يساهم الأونكتاد بدور هام في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري التي يقودها البنك الدولي وفي متابعتها. وقد بدأت الدراسات التشخيصية بالنسبة لـ ٢٢ بلداً من أقل البلدان نمواً يشملها الإطار المتكامل، وعُقدت حلقات عمل لإقرارها في ١٢ بلداً حتى الآن[١٢]. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات للتنفيذ مع مجتمع المانحين في بوروندي والسنغال وكمبوديا ومدغشقر وموريتانيا ونيبال. ولضمان تأكيد البلدان لملكية الإطار المتكامل على المستوى القطري، اعتُبرت المساعدة ضرورية لتمكين البلدان الحديثة في الإطار المتكامل من وضع أساس المشاركة واكتساب القدرة على الملكية القطرية الحقيقة عن طريق الأنشطة السابقة للدراسات التشخيصية. ويعتبر أصحاب المصلحة جميعهم أن الملكية القطرية لعملية الإطار المتكامل أساسية لتنفيذ مبادرة الإطار المتكامل بفعالية ونجاحها. وسيتاح تقرير مستقل يصدر كورقة اجتماع للمجلس في أثناء نظره في الإطار المتكامل، ويشمل هذا التقرير أحدث الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في هذا المجال.

باء - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية

٢٢- ركزت أنشطة الأونكتاد في هذا المجال على قضايا مثل بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة الخارجية والخدمات المتصلة بالتجارة (برنامج التدريب التجاري)، وتيسير التجارة، وتطوير الجمارك، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة في أقل البلدان نمواً

٢٣- في عام ٢٠٠٤، قُدم الدعم إلى مؤسسات دعم التجارة في أقل البلدان نمواً في آسيا، في إطار مشروعين للتعاون التقني[١٣] مولتهما حكومة اليابان. وشاركت بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال في حلقة عمل تدريبية عن استخدام شبكة إنترنت لتحقيق الكفاءة في التجارة الدولية، لكبار مديري مؤسسات دعم التجارة من منطقة آسيا/المحيط الهادئ، عُقدت في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وعلى المستوى الوطني، قُدمت مساعدة إضافية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على هيئة بعثة استشارية وعن طريق حلقة عمل تدريبية للمدراء في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية وحلقة دراسية للتوعية بالأعمال التجارية الإلكترونية، لكبار المسؤولين عن رسم السياسات، في فنتيان في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٤- ووضع الأونكتاد أدلة تدريبية عن الأعمال التجارية الإلكترونية ومنشوراً بعنوان *استخدام شبكة إنترنت لتحقيق الكفاءة في التجارة الدولية: دليل لمدراء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم*[١٤]، وجميعها موجهة تحديداً لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً. وشهد عام ٢٠٠٤ أيضاً بدء مبادرة جديدة لبناء القدرات موجهة إلى المؤسسات الأكاديمية، وهي مبادرة المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وحتى الآن انضمت جامعة واحدة من جامعات أقل البلدان نمواً (جامعة دار السلام في تنزانيا) إلى المعهد واستفادت من فرصة الحصول على الخبرة والبحوث التي يوفرها الأونكتاد في مجال القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، ومن الدعم المحدد الهدف في وضع مقرر جديد خاص بإدارة السياسات التجارية في دراسات ماجستير العلوم. وفضلاً عن ذلك، حصل ما يزيد على ٤٢ شخصاً من الموظفين التجاريين والأكاديميين من ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً على تدريب في الدورات المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، والتي تدخل في إطار سلسلة الدورات التي ينظمها الأونكتاد بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك التي اعتمدها الأونكتاد في دورته العاشرة[١٥].

٢٥- وفضلاً عن ذلك، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من الدعم التقني والاستشاري المقدم في إطار برنامج النقاط التجارية. ويركز هذا الدعم بصورة رئيسية على أنشطة بناء القدرات الرامية إلى تعزيز النقاط التجارية وتيسير دورها كمراكز لتيسير التجارة والمعلومات في خدمة المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً. واستفاد اثنا عشر بلداً من أقل البلدان نمواً[١٦]، لديها نقاط تجارية مستقرة، من الدعم الذي يوفره الأونكتاد في صورة تدريب وخدمات استشارية وأنشطة لبناء القدرات.

برنامج التدريب التجاري

٢٦- يهدف برنامج التدريب التجاري للأونكتاد إلى تدعيم قدرات التدريب في البلدان المستفيدة في ميادين التجارة الدولية والاستثمار وإدارة الموانئ. ووفقاً لاستراتيجية البرنامج الخاصة بالتدريب وبناء القدرات، يقوم البرنامج بوضع المواد التدريبية وتدريب المدربين المحليين وتعزيز أنشطة التعلم من بُعد وتيسير الربط الشبكي بين مؤسسات التدريب في البلدان المستفيدة. وقام البرنامج بوضع وتنفيذ دورات للتعلم من بُعد في مجال التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية في أربعة بلدان في غربي أفريقيا (بنن وتوغو وغينيا ومالي). وواصلت السنغال وبنن أنشطتهما التدريبية العادية واستفادتا من البرنامج، بما في ذلك التدريب على إدارة الموانئ. وفي جنوب شرقي آسيا، استفادت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا من أنشطة التدريب المُنفذة على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

وقد نُفذت هذه الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في سياق مشروع دون إقليمي لتدعيم القدرات التدريبية والمؤسسية اللازمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد بدأ المشروع في فينتيان في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي بنوم بنه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لكمبوديا. ونُظمت في المجموع تسع حلقات دراسية وحلقات عمل شملت أكثر من ١٦٠ مشتركاً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وشملت هذه الحلقات الدراسية دورة للتدريب من بُعد للمعلمين، وأنشطة تدريبية خاصة بالموانئ، وتدريباً في مجال اتفاقات الاستثمار وقوانين وسياسات المنافسة. كما أنشأ برنامج التدريب التجاري دورة عن السياحة المستدامة وأعد برامج للمساعدة التقنية المتكاملة لحكومات أنغولا ومدغشقر ومالي وزامبيا.

تيسير التجارة والنقل

٢٧- فيما يتعلق بتيسير التجارة والنقل، بدأ الأونكتاد أنشطة في إطار "المشروع الطارئ لتحديث الجمارك وتيسير التجارة" في أفغانستان. ويُنفذ هذا المشروع بتمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وغيره من الشركاء الإنمائيين لأفغانستان. والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو زيادة إيرادات الحكومة من الجمارك عن طريق (أ) تحسين إدارة وتحصيل الإيرادات الجمركية الحالية، و(ب) تيسير التجارة والمرور العابر لزيادة قاعدة إيرادات الجمارك. وفي سياق هذا المشروع، سيوفر الأونكتاد المساعدة التقنية في إقامة النظام الآلي للبيانات الجمركية في إدارة الجمارك بأفغانستان ويساعد في تنفيذ تدابير تيسير التجارة والنقل التي تشمل على وجه الخصوص اتفاقات المرور العابر، وترتيبات ممرات النقل العابر بين أفغانستان وجيرانها، ووثائق التجارة والنقل وما يتصل بها من تشريعات، والانضمام إلى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع. وهناك مشروع آخر يهدف إلى تطوير أدوات عملية لتقدير احتياجات وأولويات تيسير التجارة في أقل البلدان نمواً ينفذه الأونكتاد بدعم مالي من حكومة النرويج. ومن المتوقع أن يساعد المشروع في صياغة وإعداد مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل. ويشرع الأونكتاد أيضاً في مشروع آخر لبناء القدرات بغية تزويد البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بقدرة مستدامة على تخطيط وتنفيذ الترتيبات الإقليمية لتيسير التجارة والنقل. وهذا المشروع، الممول من حساب التنمية بالأمم المتحدة (الشريحة الرابعة)، سيُنفذ عن طريق المجموعات المحلية لتيسير التجارة والنقل وبالشراكة مع مجتمعات التجارة البحرية والداخلية والحدودية. وبدأت جهود أيضاً، بتمويل من حكومة السويد، لتعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

التشغيل الآلي للجمارك: النظام الآلي للبيانات الجمركية

٢٨- يواصل الأونكتاد تنفيذ تدابير تيسير التجارة وتحديث الجمارك في أقل البلدان نمواً عن طريق تعزيز و/أو تحسين مرافق النظام الآلي للبيانات الجمركية وإنشاء مرافق جديدة. والنظام الآلي للبيانات الجمركية هو نظام محوسب للإدارة الجمركية يشمل مجمل عملية التخليص التي تبدأ قبل وصول البضائع وتنتهي بالإفراج عنها بعد دفع الرسوم والضرائب. وييسر النظام إدارة جميع أنواع الإجراءات، مثل الاستيراد والتصدير، وسائر الأنظمة الجمركية، بما في ذلك المرور العابر والتخزين. وهو يزود التجار بوحدة برنامج تسمح بالإدخال المباشر للإقرارات، بالإضافة إلى وصلة تسمح بالتبادل الإلكتروني للبيانات بين الجمارك والأطراف الثالثة المعتمدة، مثل المصارف ومجتمع التجار والوكالات الحكومية الأخرى. ويساعد النظام أيضاً في التجميع الآلي للبيانات الميسرة في الوقت المناسب كناتج لنظام التخليص الجمركي، ومن ثمّ يوفر لحكومات أقل البلدان نمواً معلومات فعالة لعمليات التحليل والتخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات.

٢٩- وفي عام ٢٠٠٤، تم تنفيذ و/أو تحسين برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في بوروندي والكاميرون ومدغشقر، بينما أصبح النظام جاهزاً للتشغيل في جمهورية الكونغو وإثيوبيا ورواندا والسودان وجمهورية تترانيا المتحدة. ولدعم التنفيذ في أفريقيا، أنشئ مركز للنظام الآلي للبيانات الجمركية لأفريقيا بمبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واغادوغو (بوركينا فاسو) بدعم مالي من حكومة فرنسا. وهذا المركز، الذي بدأ أنشطة دعم في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وموريتانيا ومالي وتوغو، يهدف إلى توفير الدعم التقني الفوري والميسر، على أساس إقليمي، للبلدان المستخدمة للنظام الآلي للبيانات الجمركية وتنظيم دورات تدريبية بحسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، عُقدت حلقة دراسية عن استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية في واغادوغو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لسبعة بلدان في غرب أفريقيا.

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في أقل البلدان نمواً

٣٠- ساهم الأونكتاد في التطبيق العملي لتدابير تيسير التجارة والنقل، بمساعدة أقل البلدان نمواً في إقامة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وهذا النظام يتتبع البضائع ومعدات النقل بجميع وسائط النقل ويوفر إحصاءات ومعلومات حديثة يُعتمد عليها. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، قام الأونكتاد، بموجب اتفاقية موقعة مع أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بإيفاد بعثة دراسية إلى خمسة بلدان من بلدان هذه المنطقة لإعداد دراسة جدوى بشأن إقامة نظام تتبع الطرق الخاص بنظام المعلومات المسبقة عن البضائع على طول ممرين رئيسيين من ممرات العبور في غرب أفريقيا (أبيدجان - واغادوغو - نيامي وأكرا/تيما - واغادوغو - باماكو). وهناك مشروع تجريبي مقترح حالياً لممر أكرا/تيما - واغادوغو. وبناء على نتائج المرحلة التجريبية والدروس المستفادة، ستُبذل الجهود للقيام بمشاريع مماثلة تفيد أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً.

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٣١- في هذا المجال، ظلت المشورة المقدمة إلى الحكومات ومجموعات التكامل الإقليمي بشأن السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية تتخذ شكل حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية. وفي إطار الدورة التدريبية للأونكتاد بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك)، نظمت الأمانة دورة تدريبية في فييت نام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ووفرت وحدة خاصة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية للموظفين الحكوميين الآسيويين من بلدان شملت بنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وساموا. وعالجت الوحدة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي، ومفهوم الاستراتيجيات الإلكترونية، والجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، وأهمية قياس اقتصاد المعلومات، وقضايا منظمة التجارة العالمية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومفهوم البرامج الحاسوبية الحرة والمتاحة للجميع. ونُظمت دورة تدريبية بشأن "الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية" في آذار/مارس ٢٠٠٥ وحضرها ٢٢ مشتركاً من مختلف المنظمات والوزارات بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساعدت هذه الدورة في صياغة قانون التجارة الإلكترونية في البلد. وفي الأونكتاد الحادي عشر، بدأت أمانة الأونكتاد أيضاً مبادرة السياحة الإلكترونية، وهي مجموعة برامج للمساعدة التقنية تهدف إلى تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة لتمكين البلدان المستفيدة من الاستفادة القصوى من مواردها السياحية. وتلبي هذه المبادرة طلبات البلدان النامية ومن المتوقع أن

تفـــيد عـــدداً من أقل البلدان نمواً عندما يبدأ تطبيقها. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدمت أنغولا وبنن وموريتانيا طلبات للمساعدة التقنية، بينما أبدت حكومات مدغشقر ومالي والسنغال والسودان وزامبيا اهتمامها بالمبادرة.

جيم – الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٢- لا تـــزال أقل البلدان نمواً تستفيد في هذا المجال من مختلف برامج ومشاريع الأونكتاد، بما في ذلك أدلة الاستثمار الخاصـــة بـــأقل البلدان نمواً، واستعراضات سياسات الاستثمار، والإدارة السديدة في مجال النهوض بالاستثمار وتيسيره، وبـــرنامج تطويـــر المشاريع وغير ذلك من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالاستثمار. والهدف العام لهذه الأنشـــطة هو المساهمة في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في أقل البلدان نمواً وتدعيم قدرتها على رسم السياسات التي تمكّنها من جذب الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة منه. ففي عام ٢٠٠٤ ، عـــلى ســـبيل المـــثال، قام الأونكتاد، في سياق متابعة استعراض سياسة الاستثمار في ليسوتو، بإعداد مشروع قانون للاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة لوضع القواعد المعيارية لإجراءات وممارسات هجرة الأعمال التجارية. وبالمثل، كمتابعة لاســـتعراض سياسة الاستثمار في تنزانيا، أعد مشروع قانوني زنجبار للاستثمار ونُظمت حلقة عمل لتوعية أعضاء البرلمان والموظفـــين الحكومـــيين بقضـــايا الاســـتثمار الأجنبي المباشر. وأُنجز استعراض سياسة الاستثمار في بنن، ويجري إعداد استعراضين لسياسة الاستثمار في زامبيا ورواندا. وفي عام ٢٠٠٤، نُفذت أنشطة متابعة للتوصيات التي سبق أن أصدرتها استعراضـــات سياســـات الاستثمار في خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً (أوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو ونيبال).

٣٣- وأتم برنامج الإدارة السديدة في مجال النهوض بالاستثمار وتيسيره أنشطته في البلدان المستفيدة الخمسة الأولى من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو ومالي وملديف) وأُعد تقرير استشاري بشأن الإدارة السديدة في مجـــال الـــنهوض بالاستثمار في ملديف وقُدم إلى الحكومة. وفي عام ٢٠٠٤، استفادت إثيوبيا وأوغندا ومالي وموريتانيا أيضـــاً، عن طريق مشروع أدلة الاستثمار المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية وأنشطة المتابعة بينما أُعدت ثلاثة أدلة جديدة. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٥، كان هناك ١٢ طلباً معلقاً للحصول على الأدلة، وكانت تسعة طلبات منها مقدمة مـــن أقـــل الـــبلدان نمـــواً. وصدر منشور جديد هو *الكتاب الأزرق الخاص بأفضل الممارسات في مجال ترويج وتيسير الاســـتثمار*، ويهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص. ومحور الكتاب الأزرق هو خطـــة عمـــل تقـــترح أنشطة حكومية محددة وقابلة للقياس، يمكن تنفيذها في غضون عام. وفضلاً عن ذلك، تم في عام ٢٠٠٤ إنشاء وتشغيل قاعدة بيانات مباشرة لتيسير الوصول إلى البيانات المستكملة والشاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية (www.unctad.org/fdistatistics).

٣٤- ونظمـــت الأمانـــة عدداً من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ومعاهدات الاستثمار الثنائية على المستويين الوطني والإقليمي وقد استفاد منها ٢٧ بلداً من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٤. وفـــيما يـــتعلق بتنمية المشاريع، واصل الأونكتاد تقديم المشورة إلى أفغانستان وأنغولا وبوركينا فاسو والسنغال وفانواتو ومدغشقر وموزامبيق واليمن بشأن السياسات المؤدية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجـــم. وقد أفاد برنامج الأمانة لتطوير المشاريع بصورة خاصة في تدعيم القدرة المؤسسية لأقل البلدان نمواً على تشجيع روح المـــبادرة والقـــدرة التنافسية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشبكة برنامج تطوير المشاريع للأونكتاد التي

تغطـــي ٢٦ بلداً تشمل حالياً سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق).

دال – نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٣٥- تشـــمل أنشطة التعاون التقني المنفذة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي إقامة برامج حاسوبية متخصصة لإدارة الديـــون، بمـــا في ذلك أحدث نسخة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي (في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال)، والتدريب التقني والمساعدة في استخدام هذه المنتجات. كما تشمل أنشطة المشروع الصيانة ودعـــم النظم، وتقديم المشورة في المسائل المؤسسية والإجرائية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل الموجهة إلى الموظفين الحكوميـــين، والجولات الدراسية للموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى المستخدمة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، والمســـاعدة في تحلـــيل الديون وفي وضع استراتيجيات لإدارة الديون. ومن الخصائص الهامة التي تميز نظام إدارة الديون والتحلـــيل المالي تواصله مع نموذج البنك الدولي الخاص بالقدرة على تحمل الديون (DSM+)، وهو أداة تحليلية تهدف إلى مســـاعدة المسؤولين القطريين في صياغة استراتيجية للديون – تشمل تخفيف الديون أو بدائل جديدة للاقتراض – تكون فعالـــة من حيث التكلفة ومستدامة ومتسقة مع السياسات الاقتصادية الكلية الطويلة الأجل. كما يتيح نظام إدارة الديون والتحلـــيل المالي للموظفين المعنيين بالديون إنشاء قاعدة بيانات كاملة ومستوفاة عن الديون وتوفير إحصاءات دقيقة وفي حينها عن الديون. ويتعاون البرنامج حالياً مع ٢٨ مؤسسة (وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي والمصارف) في ٢١ بلداً من مجموع ٥١ بلداً من أقل البلدان نمواً[١٧].

ثالثاً – التقييم الأولي للنتائج المحرزة والدروس المستفادة

٣٦- كما تبين بوضوح في أثناء المداولات المتعددة التي أجراها المجلس، يمكن استخلاص عدة دروس من تجارب تطبيق بـــرامج العمـــل السابقة والحالية. (أ) إن التعاون الدولي من أجل التنمية وما يتصل بذلك من سياسات ينبغي أن تراعي بصورة متزايدة الظروف والأولويات الوطنية وأن تستجيب لهذه الظروف والأولويات. وهذا يدعو أيضاً إلى تدعيم الجهود الـــتي يـــبذلها مجتمع المانحين بصورة خاصة والمجتمع الدولي بصورة عامة؛ (ب) على الصعيد الوطني، ينبغي أن تسعى كل حكومة من حكومات أقل البلدان نمواً إلى ترجمة السياسات والالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل إلى تدابير محددة في إطـــار سياســـاتها واســـتراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛ (ج) إن مشاكل التنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً مشاكل معقدة ومـــتعددة الجوانب إلى حد بعيد ويستلزم حلها حلاً فعالاً جهوداً متسقة من أقل البلدان نمواً نفسها ومن المجتمع الدولي؛ (د) تعـــاني أقـــل الـــبلدان نمواً من الفقر والتخلف على نطاق واسع. ومعظم هذه البلدان تخلّف فعلاً فيما يتعلق ببلوغ الأهـــداف الإنمائية للألفية وأهداف وغايات برنامج العمل. وأخيراً، لم يحقق سوى عدد ضئيل من أقل البلدان نمواً تقدماً، وإن كان الحفاظ على هذا التقدم مسألة رهيبة نظراً لصعوبة التنبؤ بنتائج العوامل المحلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذه البلدان.

٣٧- وبالرغم من أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لأعمال البحث وتحليل السياسات التي تجريها الأمانة بشأن أقل البلدان نمواً، فإن هذه البلدان نفسها وشركاءها الإنمائيين تقدِّر باستمرار أهمية النتائج والتوصيات المتصلة بالسياسات، الواردة بصورة خاصة في *تقارير أقل البلدان نمواً*. وكانت أعمال تحليل السياسات مفيدة في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحجـــم الضـــخم من تحديات التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً وفي الدعوة إلى بذل جهود إضافية وخاصة على

المستويين الوطني والدولي لمعالجة عمق واستمرار التخلف والفقر الواسع النطاق في أقل البلدان نمواً. فاقتراح مجموعة الثمانية مؤخراً بإلغاء الديون المتعددة الأطراف لأفقر البلدان، وهو خطوة في اتجاه الإلغاء الدائم لأعباء الديون غير المحتملة التي تعاني منها هذه البلدان، على سبيل المثال، يأتي متفقاً مع دعوات الأونكتاد منذ فترة طويلة إلى إلغاء الديون، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، بالنسبة لهذه البلدان. وظلت بحوث الأونكتاد وتحليلاته للسياسات تُبرز على الدوام أن تزايد نسبة الديون المستحقة على البلدان الفقيرة يرجع إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، وتؤكد أهمية إدخال الديون المتعددة الأطراف، التي استُبعدت من الجهود السابقة، في مبادرات تخفيض الديون.

٣٨- وينبغي ألا يُنظَر إلى *تقرير أقل البلدان نمواً* وغيره من نتائج ما تجريه الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات على أنها غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في بناء القدرات الوطنية لرسم السياسات وتوافق الآراء الدولي. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يُعتبر وضع استراتيجية نشر محددة الهدف وفعالة جزءاً لا يتجزأ من الأعمال التحليلية. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية وإعداد ملخصات للسياسات قصد مساعدة مقرري السياسات في أقل البلدان نمواً في بناء قدرات الملكية ورسم السياسات. فحلقة العمل التدريبية المتعلقة بالتجارة والفقر والمعقودة في جنيف في سياق تقريري عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ وحلقة عمل كيغالي بشأن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، اللتان دعمت تمويلهما حكومة فنلندا، على سبيل المثال، أتاحتا فرصاً ممتازة لتبادل نتائج واستنتاجات البحوث مع أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وأدت حلقة عمل كيغالي بشأن الإطار المتكامل إلى نشر *دليل الإطار المتكامل*[١٨]. وهو أداة مرجعية لأصحاب المصلحة تم وضعها للبلدان الحديثة وللتوصل إلى فهم مشترك للإطار داخل مجتمع الإطار المتكامل.

٣٩- وفي مجال السلع الأساسية، تَبيَّن أن مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة حيوية الأهمية لأقل البلدان نمواً، نظراً لأن الأهمية الاستراتيجية لقطاع السلع الأساسية لا تزال حاسمة فيما يتعلق بالتحول الاجتماعي الاقتصادي. وفي مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، أسهمت الأنشطة التي ينهض بها الأونكتاد على نطاق واسع في مجال التدريب وبناء القدرات في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحسين مشاركة أقل البلدان نمواً والتزامها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالإضافة إلى القضايا التجارية المعقدة التي تهمها. وهذه مسألة مهمة لضمان الملكية والقيادة في عملية المفاوضات التجارية وتشكيل تحالفات فعالة مع البلدان النامية الأخرى سعياً إلى تحقيق المصلحة المشتركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المفاوضات التجارية. بيد أن القدرات البشرية والمؤسسية لأقل البلدان نمواً، فضلاً عن مواردها المالية المتعلقة بالمفاوضات التجارية ورسم السياسات التجارية وتنفيذها لا تزال ضعيفة، ومن ثم فإن استمرار الدعم المقدم من الأونكتاد وغيره من المؤسسات المختصة مسألة ضرورية لمساعدة هذه البلدان في بناء قدراتها التفاوضية.

٤٠- وفيما يتعلق بسياسات المنافسة والمستهلكين، أحرز عدد من أقل البلدان نمواً تقدماً في إعداد قوانين المنافسة الوطنية واعتمادها وتنقيحها وتنفيذها. وتدعو الحاجة إلى زيادة الجهود لمساعدة أقل البلدان نمواً في صياغة سياسات المنافسة والمستهلكين الموجهة نحو التنمية لتدعيم قدرتها التنافسية وتنميتها. وينبغي أيضاً بذل جهد متسق على المستوى الدولي لتشجيع وضع استراتيجية أكثر فعالية في مجال التجارة والبيئة والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وهذا يتطلب تعزيز اتساق السياسات على المستوى الوطني والمشاركة الفعالة في المناقشات والمشاورات والمفاوضات الدولية. كما أنه يتطلب مزيداً من التحليل الذي يركز على القطاعات وعلى البلدان ومن تنمية القدرات حتى تتمكن أقل البلدان نمواً من اغتنام الفرص التجارية الناشئة على المستوى المتعدد الأطراف.

٤١- ولا يـــزال الإطـــار المتكامل هو الأداة الوحيدة المشتركة بين الوكالات المتاحة حالياً لإدماج التجارة في صلب السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وقد أصبح الإطـــار المتكامل مصدراً للمعلومات لتحسين فهم السياسات التجارية والقيود المعوقة لتعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في الـــتجارة العالمـــية، كمـــا أصبح آلية للتنفيذ المنسق لبناء القدرات التجارية في هذه البلدان. وفي هذا السياق، كان هناك اعـــتراف عـــام بـــأن بلـــدان الإطار المتكامل تحتاج إلى الدعم في الإعداد لبدء عملية الإطار المتكامل، بدءاً بالدراسات التشخيصـــية للـــتكامل التجاري. ويشمل هذا الدعم العمل في المراحل الأولى من أجل تدعيم قدرة أقل البلدان نمواً على الملكـــية القطرية للإطار المتكامل عن طريق الأنشطة السابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وسيساعد ذلك في ضـــمان الإعداد لعملية الإطار المتكامل وفهمها بشكل تام، وتحديد ما يلزم من أدوات ومشورة وتبادل للخبرات للعدد الوافد من أقل البلدان نمواً لتمكينها من بناء استراتيجيات فردية للإطار المتكامل.

٤٢- وفي مجال القضايا المتصلة بالهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة التجارية، قام الأونكتاد بأنشطة هامـــة لتنمـــية المـــوارد البشرية وبناء المؤسسات، مع توجيه اهتمام خاص إلى بناء القدرات في مؤسسات دعم التجارة والمشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة الحجم بأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، ساهمت مشاريع مثل النظام الآلي للبيانات الجمركـــية ونظـــام المعلومات المسبقة عن البضائع في تحسين الإيرادات الحكومية وتيسير التجارة والنقل في عدد من أقل الـــبلدان نمـــواً. وساهمت الدورة المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والدورة المتعلقة باســـتخدام شبكة إنترنت في الأعمال التجارية الإلكترونية، كل منهما في مجاله، في تحسين فهم المشاركين من أقل البلدان نمواً للقضايا المعقدة وفي الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحسين القدرات التقنية وقدرات الموارد البشرية للمؤسسات في أقل البلدان نمواً. وتساهم الأنشطة المنفذة في مجال القضايا المتصلة بالاستثمار في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحسين مـــناخ الاســـتثمار في أقل البلدان نمواً وتعزيز قدرتها على رسم السياسات التي تمكنها من جذب الاستثمار، بما في ذلك الاســـتثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة منه. وفيما يتعلق بإدارة الديون، يواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي للأونكـــتاد بـــناء قدرة أقل البلدان نمواً على إدارة الديون بصورة فعالة. وعن طريق المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية والإقليمـــية ومشاريع التعاون التقني الخاصة ببلدان بعينها، ساعد البرنامج أيضاً في تحديد ونشر أفضل الممارسات في إدارة الديون بين البلدان المستفيدة.

٤٣- وعـــند تنفيذ الأنشطة الواسعة النطاق التي سبق وصفها، حصل الأونكتاد على مساهمات مالية في شكل موارد خارجـــة عـــن الميزانية من عدد من البلدان المانحة ومن مختلف وكالات التنمية. وبحسب الاقتضاء، تعاون الأونكتاد أيضاً تعاونـــاً وثـــيقاً مع عدة جهات من بينها منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصـــادية والاجتماعـــية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالأمم المتحدة، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمنظمات الدولية للسلع الأساسية، ومصارف التصدير والاستيراد، والســـلطات المختصـــة بالمنافسة، والاتحاد الأفريقي، وأمانات التكامل الإقليمي، والاتحاد الأوروبي، وإدارة التنمية الدولية بالمملكـــة المتحدة، والهيئة السويدية للتنمية الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وهذا التعاون يفيد أقل البلدان نمواً، إذ إنه يسمح للأونكتاد بزيادة تأثير دعمه إلى أقصى حد ممكن بإقامة علاقات تكامل وتآزر مع المنظمات الأخرى وخبراتها.

٤٤- ومع ذلك، بالرغم من أن تزايد اهتمام المانحين بتمويل برامج الأونكتاد للتعاون التقني مشجع للغاية، فإن الوفاء بمختلف متطلبات وشروط الإبلاغ بات معقداً وشاقاً إلى حد يضعف الكفاءة التشغيلية للمشاريع والبرامج كما يضعف استدامتها في الأجل الطويل. ومن المهم، بصورة خاصة، لضمان مراعاة المانحين لقيود الإبلاغ المالي بالأمم المتحدة - أن تحقق المتطلبات المتفق عليها توازناً بين حاجة المانحين إلى التحقق من أوجه استخدام مساهماتهم وبين قدرات الأونكتاد الإدارية والتنظيمية. ويجب ألا تتوه متطلبات الإبلاغ وكشف المعلومات بصورة أخرى في عالم مراجعة الحسابات. والجدير بالإشارة في هذا الصدد أن الجمعية العامة منحت مجلس مراجعي الحسابات وحده، بموجب النظام المالي للأمم المتحدة، الحق في مراجعة البيانات المالية للأمم المتحدة.

الاستنتاجات

٤٥- يتبين من قائمة الأنشطة المذكورة آنفاً أن أقل البلدان نمواً استمرت تستفيد من مختلف الأنشطة التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد. ويمول العدد الضخم من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً من موارد خارجة عن الميزانية. وبالرغم من أن التمويل السخي الذي توفره الجهات المانحة للأنشطة الخاصة بأقل البلدان نمواً مشجع، فإن عدم القدرة على التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية لا يزال يضعف استدامة واستمرارية عدد من البرامج والمشاريع. وهذا الوضع قد يقلل بدوره من التأثير الإنمائي للمشاريع والبرامج على المستوى الوطني. ولمعالجة مسألة القدرة على التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية، يمكن تشجيع المانحين على إتاحة الموارد المناسبة، على أساس متعدد السنوات، قبل فترة كافية من مرحلة تنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها. كما أن تمويل مزيد من المشاريع الأطول أجلاً من مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر - مثل حساب التنمية بالأمم المتحدة (الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية) أو من موارد الأمم المتحدة العادية للتعاون التقني (الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية) يمكن أن يسهم في تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل لبرامج التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

٤٦- وفيما يتعلق بمتطلبات إبلاغ الجهات المانحة (المشار إليها في الفقرة ٤٤ أعلاه)، ولتحقيق الكفاءة، ينبغي أيضاً مواءمة متطلبات إبلاغ الجهات المانحة، بأقصى قدر ممكن تحقيقه عملياً، مع الدورة المالية للأمم المتحدة، كما يحددها النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. فبينما تقدم الجهات المانحة مساهماتها في المشاريع أو البرامج طوال العام، يطبق الأونكتاد دورة سنوية للإبلاغ المالي المتعلق بالمشاريع. وفيما يتعلق بتقارير مراجعة الحسابات، تقدم البيانات المالية الرسمية للأمم المتحدة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عليها إلى الجمعية العامة كل سنتين. والبيانات المالية المراجعة هي تقارير مراجعة الحسابات الوحيدة المتاحة للمانحين. وعندما يصر المانحون على أن تقدم التقارير المالية وتقارير مراجعي الحسابات سنوياً أو حتى كل ستة أشهر، بالإضافة إلى التقارير المقدمة في إطار دورة الإبلاغ المالي السنوية، فإنهم يفرضون تكلفة معاملات إضافية على دائرة الشؤون الإدارة ودائرة التعاون التقني بالأونكتاد. ويحث الأونكتاد المانحين على أن يضعوا في اعتبارهم الشروط الإدارية التي يلحقونها بتبرعاتهم وعلى قبول النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وما يتصل بذلك من مقررات الجمعية العامة.

٤٧- ومن المسائل الأخرى البالغة الأهمية لأقل البلدان نمواً البحث عن سبل ووسائل لتعزيز التأثير الموضوعي (أو الإنمائي) لمشاريع وبرامج التعاون التقني وبناء القدرات على مؤسساتها واقتصاداتها. وينبغي تشجيع أقل البلدان نمواً على الدخول في حوار مستمر مع شركائها الإنمائيين والمؤسسات الدولية لزياد تأثير البرامج والمشاريع المنفذة لصالحها إلى أقصى حد ممكن. وقد أوضحت التجربة أيضاً أن المشاركة الفعالة للبلدان المستفيدة في صياغة وتنفيذ البرامج والمشاريع

حاسمـــة الأهمـــية لضمان إحراز النجاح. ومن المهم بالمثل أن تستند طلبات أقل البلدان نمواً لبرامج/مشاريع التعاون التقني وبـــناء القدرات إلى تقييم نقدي للثغرات والاحتياجات المحلية بحيث يستند الحكم على أهمية وتأثير المشاريع/البرامج، بعد إنجازهـــا، ليس فقط إلى فعالية تنفيذها بل أيضاً إلى مساهماتها المحددة في معالجة المشاكل والقيود المحلية. وينبغي أن تستمر الجهود الجارية لتعزيز قدرات الملكية لدى أقل البلدان نمواً وجعل برامج التعاون التقني مدفوعة بالطلب، وليس بالمانحين أو العمليات. وإجراء تقييم مستقل، تشارك فيه أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون، للأنشطة العملية المنفذة في أقل البلدان نمـــواً ولتمويلها حاسم الأهمية لضمان إمكانية التنبؤ بهذه الأنشطة واستدامتها وتحسين مساهمتها في آفاق التجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً.

الحواشي

(١) A/CONF.191/11.

(٢) الالتزامات السبعة هي: `١` التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس؛ `٢` حُسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي؛ `٣` بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ `٤` بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً؛ `٥` تعزيز دور التجارة في التنمية؛ `٦` الحد من الضعف وحماية البيئة؛ `٧` تعبئة الموارد المالية.

(٣) يتعلق القرار ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بـ "التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسَّقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي".

(٤) TD/B/48/16، وTD/B/49/6 وTD/B/50/3.

(٥) UNCTAD/LDC/2004/1.

(٦) UNCTAD/GDS/AFRICA/2004/1.

(٧) بنن وبوركينا فاسو وملاوي ومالي وموريتانيا وموزامبيق والسنغال وتترانيا وأوغندا وزامبيا.

(٨) البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية، وينفذ بالاشتراك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

(٩) إثيوبـــيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوتان وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر وزامبيا وساموا والسنغال والسودان وفانواتو وكمبوديا وملاوي ونيبال واليمن.

(١٠) إثيوبيا وأنغولا وبنن وبوتان وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والسنغال والسودان وغينيا وكمبوديا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا والنيجر.

(١١) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، اليمن.

(١٢) إثيوبيا، بوروندي، جيبوتي، السنغال، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مدغشقر، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، اليمن.

الحواشي (تابع)

(١٣) إثيوبـــيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوتان وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر وزامبيا وساموا والسنغال والسودان وفانواتو وكمبوديا وملاوي ونيبال واليمن.

(١٤) UNCTAD/SDTE/TIB/2003/3.

(١٥) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، جزر سليمان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، ساموا، السودان، غامبيا، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، ملاوي، موزامبيق، نيبال، اليمن.

(١٦) إثيوبـــيا، إريتريا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تترانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، السودان، موزامبيق، نيبال، اليمن.

(١٧) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، غينيا بيساو، مدغشقر، موريتانيا، هايتي، اليمن.

(١٨) UNCTAD/LDC/2005/2.

- - - - -